تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية باستخدام ادوات التحليل المالي دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد للمدة 2014 - 2020

الباحث/محمد احمد خلف
جامعة الكوفة- كلية الادارة والاقتصاد

أ.د حسن كريم حمزة
جامعة الكوفة- كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ القبول: 2022 /11/7 تاريخ النشر: 2023/1/31

المستخلص[1] :

يحتل موضوع تقييم الاداء مكانة واهمية كبيرة في مجال ادارة الاعمال لاسيما لدى المؤسسات المصرفية التي تمارس نشاطها من خلال تقديم العديد من الخدمات المصرفية في ظل الصناعة المصرفية الحديثة التي تعتمد على مبدأ الصيرفة الشاملة ، وبالتالي فهي تتعرض للمخاطر المتنوعة وتحاول ومن خلال قيام ادارتها المالية بتقييم ادائها للتعرف على نقاط القوة والضعف لديها بغية اتخاذ الاجراءات المناسبة ، ويهدف البحث الى معرفة مدى مساهمة ادوات التحليل المالي لتقييم الاداء المصرفي ومدى مساهمته في معالجة الانحرافات ان وجدت ، لقد اعتمد البحث مجتمع احصائي وتم اختيار عينة عمدية تمثلت بمصرفي الرافدين والرشيد الحكوميين كونهما يمثلان اهمية نسبية عالية لجميع العمليات والخدمات التي يؤديها المصرف التجاري ، وتم جمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات المعتمدة بالتقييم من التقارير المالية للمصارف ، وتم اعتماد ثمانية نسب مالية تغطي اغلب العمليات المصرفية واستخراج القيم الفعلية لها وللمدة 2014 - 2020 ، كما تم اعتماد المعيار القياسي وحسب ما تفرضه السلطة النقدية للمقارنة معه ، وتم استعمال تقييم الاداء بالدرجات التقويمية لتقييم اداء المصارف والذي لم نجد من البحوث التي تناولت هذه الطريقة الا القليل جداً ، وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات اهما هو ان اداء المصارف كان بدرجة متوسطة حيث جاء مصرف الرشيد اولا بحصوله على درجة متوسطة بلغت (64.84 درجة) وجاء مصرف الرافدين ثانيا بعد ما حصل على درجة متوسطة بلغت (61.89 درجة) ولزاماً على الادارة العامة لكلا المصرفين مراجعة وتحليل ودراسة انخفاض ادائهما واتخاذ الاجراءات المناسبة لرفع الاداء .

الكلمات المفتاحية :- تقييم الاداء المالي للمصارف ، التحليل المالي

المقدمة:

يُعد موضوع تقييم الاداء من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع من قبل المفكرين والباحثين في مجال ادارة الاعمال ، فعملية تقييم الاداء تكتسب اهمية بالغة كونها تعتبراهم المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد الاتجاه الصحيح للمؤسسة وابراز مدى نجاح استراتيجيتها وبلوغ اهدافها ، و هناك الكثير من الادبيات تناولت موضوع الاداء وحاولت ان تعطي مفهوماً محدداً له ، الا انها اشارت الى عدم امكانية الوصول الى اتفاق حول مفهوم محدد له ، و ذلك لاختلاف وجهات النظر بشان تحديد المعايير والمؤشرات الخاصة به التي يجب استخدامها اضافة لمتغيرات اخرى ذات علاقه بالأداء ، وعلى الرغم من هذه الاختلافات فان اغلب الكتاب يعبرون عن الاداء من خلال مدى النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق اهدافها ، ويعد مفهوم الاداء من المفاهيم الجوهرية التي تعطي صورة كاملة وشاملة عن سير انشطة المؤسسة المالية واعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية إذ ان اغلب المؤسسات تسعى لتحقيق افضل مستوى من الاداء.

المحور الاول : منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث : يعاني اداء المصارف التجارية الحكومية من تراجع ملحوظ ، لذا فهي بحاجة ماسة لوضع تصورات حقيقية لمعالجة تراجع هذا الاداء ووضع جملة اجراءات فنية وقانونية وادارية تسهم في تطوير الاداء المصرفي بما يتلاءم وحجم التطور الذي لحق بهذا القطاع الحيوي ولهذا جاءت مشكله البحث للإجابة على الأسئلة الأتية :-

1- الى اي مدى يمكن ان تكون نتائج تقييم الاداء وفق المؤشرات المعتمدة في البحث قريبة او مساوية للنسب المعيارية التي يسترشد بها .
2- ما مدى التفاوت في درجات النسب المعتمدة في تقييم ادار مصرفي الرافدين والرشيد .

[1] بحث مستل من رسالة ماجستير

3- هل يمكن ان يكون التحليل المالي اداة فعالة وكافية للوصول الى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمصارف .

ثانياً: اهمية البحث : تكمن اهمية البحث من ما يأتي :-

1- المساعدة في انجاز عمليات التخطيط المالي ووضع الخطط المستقبلية للمصارف على ضوء نتائج التقييم .

2- يمكّن من الحصول على مؤشرات توضح مدى كفاءة السياسات التي اتخذتها الادارة المصرفية وقدرتها على التوسع والاستمرار .

3- التحقق من مستويات اداء هذه المصارف من حيث مدى فاعليتها وتحقيق النتائج وبأقل التكاليف .

4- افادة الجهات المستفيدة من تحليل تقييم الاداء لاسيما ادارة المصرف والمودعين والسلطة النقدية واصحاب المصلحة وهيئة سوق المال .

ثالثاً : اهداف البحث : يمكن تلخيص اهداف البحث من خلال الاتي :-

1- التعرف على ادوات التحليل المالي و مدى مساهمتها في معالجة الانحرافات .

2- قياس الاداء المالي لمصرفي الرافدين والرشيد بالاعتماد على مؤشرات الاداء التقليدية والحديثة .

3- تحليل اداء مصرفي الرافدين والرشيد للتعرف على الجوانب الايجابية وتعزيزها و معالجة الجوانب السلبية و ايجاد الحلول لها .

رابعاً : فرضية البحث : يتمحور البحث على فرضيتين هما :-

1- من خلال استعمال نسب تقييم الاداء تبين ان هنالك تراجع في مستوى اداء المصارف عينة البحث .

2- من خلال استعمال التحليل المالي بطرقية الدرجات التقويمية يظهر الاداء المتوسط للمصارف عينة البحث

خامساً : عينة الدراسة : تحددت عينة الدراسة بالمصارف التجارية الحكومية الرافدين والرشيد حيث اختار الباحث هذه المصارف لإنجاز هذه الدراسة لما لهذه المصارف من اهمية كونها تُعد من اقدم المصارف التجارية العراقية والتي لها تاريخ طويل في العمل المصرفي .

سادساً : حدود البحث : يمكن وصف حدود البحث من خلال الآتي :-

1- الحدود المكانية : تم اختيار مصرفي الرافدين والرشيد واللذان يعتبران من ابرز المصارف التجارية .

2- الحدود الزمانية : تم اعتماد التحليل المالي للكشوفات والتقارير المالية لمصرفي الرافدين و الرشيد للمدة من (2014 ـ 2020) كحدود زمانية للبحث .

سابعاً : اسلوب جمع البيانات : استعان الباحث في تغطية الجانب النظري للدراسة على ما متوفر ومتاح من المصادر والمراجع العربية والاجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة من كتب ونشرات ودوريات ورسائل واطاريح جامعية والمواقع العلمية على الانترنيت ، وذلك لإرساء وصياغة الجانب النظري للدراسة وبما يخدم الاطار العلمي التحليلي لها ، اما بالنسبة للجانب العملي فقد تم جمع البيانات بالاعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالمصارف العينة من خلال النشرات الاحصائية السنوية الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي ، وديوان الرقابة المالية الاتحادي ، اضافة الى التقارير و الكشوفات الصادرة من المصارف عينة الدراسة وللمدة (2014 – 2020)

ثامناً : منهج البحث : اعتمد البحث المنهج التحليلي الكمي لاختبار فرضيات البحث وتحقيق اهدافه والوصول الى النتائج المرجوة من ذلك باستعمال طريقة الدرجات التقويمية ، والخروج بالتوصيات اللازمة لمعالجة وحل المشكلة التي تناولها البحث.

المحور الثاني : الاطار النظري للبحث

اولاً : تقييم الأداء

أ – مفهوم تقييم الاداء : يعد مفهوم تقييم الاداء من المفاهيم المهمة لمنظمات الاعمال بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة ، اذ من خلاله يمكن اعطاء صورة كاملة عن سير انشطة المصرف واعماله على مستوى البيئة الداخلية والخارجية ، وبالتالي فان تقييم الاداء المالي يتم من خلال التعرف على نقاط القوه والضعف في اداء المصرف (بكر ، 2020 ، 21)

كما يُعدُّ احد أهم المصطلحات التي تحمل في طياتها نكهة العمل وديناميكيته والجهد الهادف ، وهو يقترح فصل العمل الجيد عن العمل السيئ ويتيح للمديرين تقيمه كما لو كانت اجراءات فنية ، وبالتالي يُعدُّ الأداء من المفاهيم الأساسية للمديرين في كافة المستويات الهرمية ولكافة أنواع

المؤسسات ، لأن مخرجات هذا الأداء قد تكون ذات تأثير سلبي على أرباح المنظمة أوقد تكون اساسية لبقائها واستمرارها ، ويمكن القول إن تقييم الأداء واحدً من المؤشرات الهامة عن مدى نجاح المنظمة وفعاليتها في استغلال مواردها المتاحة . (بوجميعة ، 2014 ، 103)

وبالنسبة للجهاز المصرفي ينظر إلى عملية تقييم الأداء فيما توصل إليه المصرف من نتائج في نهاية فترة مالية معينة ، فتهتم اولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة وثانياً قياس كفاءة نجاح المصرف في استغلال موارده المتاحة سواءً كانت مادية أم معنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المخططة من قبل الإدارة . (قزي و باي ، 2017 ، 23)

ب - مفهوم تقييم الاداء المصرفي : يتميز النشاط المصرفي على الانشطة الاقتصادية ككل بالتعدد في الخدمات المصرفية التي يقدمها لذلك تعرف المصارف بانها مؤسسات متعددة الجوانب كما انها تتميز بالتغير والتجدد دائما على مستوى العمل الداخلي (خدمات جديدة ، صيغ تمويل ، تكنولوجيا) ومن خارج المصرف (متعاملين جدد ، اسواق مالية ، منافسين) لذلك يعتبر تقييم اداء المصارف عملية اساسية وضرورية لاستمرار عمل النشاط المصرفي بشكل صحيح ومواجهة التغيرات التي يتعرض لها . (قريشي , 2004 , 89)

ت - اهمية تقييم الاداء : يُعدُّ تقييم الأداء واحد من أهم الاجراءات الادارية المهمة للوحدة الاقتصادية كونه يسير باتجاه محصلة الاعمال مما يجعله يتأثر بأوجه النشاط المختلفة ويعكس نتائجها ، وتظهر أهمية تقييم الأداء من خلال النقاط الاتية : (جبين، 2009 ،17)

1- يسعى تقييم الأداء الى التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه أنشطة الوحدة الاقتصادية .

2- يُعدُّ تقييم الأداء معياراً لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية عن طريق سعيها لمواصلة أنشطتها من أجل الوصول إلى أهدافها المرسومة .

3- يؤدي تقييم الأداء إلى خلق مناخ من الثقة والتعامل الأخلاقي من خلال التأكيد على الأسس العلمية في التقييم وكذلك النهوض بمستوى أداء العاملين والموظفين عن طريق استثمار طاقاتهم الكامنة ، واستثمار طموحاتهم بطرق وبأساليب تؤهلهم للارتقاء والتقدم ، و تحديد تكاليف العمل الإنساني والمساعدة في تحديد طرق تطوير العاملين ودفعهم باتجاه تطوير قدراتهم الذاتية .

4- يركز تقييم الأداء على التأكد من وجود السيولة المطلوبة ومن مستويات الربحية المتحققة في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يرافقها من مخاطر، إضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم قيمة المنظمة الحالية .

ث - أهمية تقييم الأداء للمصارف : يساعد تقييم الأداء المصرفي في الكشف عن التطورات التي يحققها المصرف وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي ، كما يُظهر المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن اطار بيئته القطاعية التي يعمل بها وايضاً يعكس مدى قدرة المصرف في تنفيذ ما مخطط له من أهداف ، وعن طريق النتائج المحققة يستطيع أن يكشف الانحرافات وكيفيه المعالجة . (Rahim,2012,29)

ولتقييم الأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمصرف ، إذ يمكن أن يتم استخدام المعلومات التي يوفرها هذا التقييم والمأخوذة من واقع القوائم المالية في وضع الخطط المالية المستقبلية للمصرف ، كما يمكن أن يتم استخدام مخرجات هذا التقييم في المجالات الآتية : (حسن ، 2019 ، 22-23)

1- المساعدة في إنجاز عمليات التخطيط المالي للمصرف .
2- تحديد مدى قدرة المصرف وكفاءته في تجميع الاموال وإعادة تشغيلها للحصول على الأرباح .
3- مؤشر يوضح حقيقة الوضع المالي للمصرف .
4- التأكد من مدى فعالية النشاطات التي يقوم بها المصرف .
5- مؤشر عن مدى نجاح أو فشل إدارة المصرف في الوصول إلى الأهداف الموضوعة في الخطة .
6- إيجاد المناخ المناسب لاتخاذ القرارات السليمة في المصرف والابتعاد عن اتخاذ القرارات في ظروف التخمين أو عدم التأكد .
7- الحصول على مؤشرات توضح مدى فعالية السياسات التي يتبعها المصرف وقدرتها على التوسع والاستمرار .

جـ - أهداف تقييم الأداء : إن الهدف الأساسي لتقييم الأداء هو التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفق الخطط الموضوعة والمرسومة ، أي قياس نسبة الإنجاز من المخطط ، وتحسينه في حالة الابتعاد عن الخطط المرسومة ، إلا أن هنالك بعض الأهداف الثانوية التي يمكن تحديدها بشكلٍ مختصر و كما يأتي : (الغريب ، 2012 ،11)

1- توجيه الموارد المتاحة للاستغلال الأمثل والمفيد : قياس ما إذا كانت الموارد الاقتصادية المتاحة تُستغل بصورة تؤدي الحاجة المرجوة منها وإعطاء المقترحات إن كان العكس .
2- تشجيع الافراد على العمل وتحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام : فحص الهيكل التنظيمي وبيان ما إذا كان قد تم توزيع العاملين بشكلٍ متناسق ، وقد تم العزل بين السلطات وبيان نقاط القصور في عمل الموظفين .
3- توضيح مواطن القوة والضعف في العمل : البحث عن الخلل إن وجد وتصليحه لتحسين الأداء والحصول على أفضل تقييم . ((Elsharawy, 2006 , 33

حـ - اهداف تقييم الاداء بالنسبة للمصرف : ان هدف عملية تقييم الأداء بالنسبة للمصرف تختلف حسب نوع المستفيدين من تقارير التقييم ، إذ إن المودعين يركزون مثلاً على مؤشرات السيولة وضمان استرجاع ودائعهم في المستقبل ، أما المساهمون فيهتمون بمؤشرات الربحية ، أما بالنسبة لإدارة المصرف فهي تهتم بقدرة المصرف على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعرض أموال المودعين للخطر ، نستنتج من ذلك إن توفير البيانات والمعلومات عبر تقارير تقييم الأداء في المصارف يسهم في التحديث المستمر وبشكلٍ دوري لمجمل البيانات والاحصاءات وبهذا يتم تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف ، ويُسهم ايضاً في وضع السياسات والدراسات والبحوث وهذا يساعد على تحسين أنماط الأداء وزيادة فعاليته . (الغريب ، 2012 ،13)

ثانياً : التحليل المالي

أ – مفهوم التحليل المالي : هو معالجة البيانات المالية المتاحة عن وحدة اقتصادية بصورة منظمة ، من اجل الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتقويم الأداء للوحدات التجارية ، والصناعية ، والخدمية في الماضي والحاضر، فضلاً عن اكتشاف أية مشاكل موجودة (مالية أو تشغيلية) ، والتنبؤ بما تكون عليه الاوضاع في المستقبل ، ويستلزم تحقيق هذه الغاية القيام بعملية جمع البيانات المالية وتصحيحها وعرضها بشكل مختصر يتناسب مع عملية اتخاذ القرار . (الشمري ، 2010 ، 9)

ب - أهمية التحليل المالي : يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي بما يأتي : (آمال ، 2021 ، 636-637) (عباس ،2021 ، 354)

1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة ، بغض النظر عن طبيعة عملها ليساهم في تزويد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الصحيحة .
2- يساهم التحليل في تقييم المنفعة الاقتصادية لإقامة المشاريع المختلفة ، ولتقييم الأداء بعد إنشاء تلك المشاريع ، كما يساهم في المساعدة على التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع .
3- تحديد مدى قدرة الإدارة في جمع الاموال واستثمارها .
4- الحصول على مؤشرات تبين فعالية خطط وسياسة المؤسسة المالية ومقدرتها على النمو .
5- مؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة المالية في تحقيق الأهداف المرجوة .
6- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة .

ت - العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي : تشير المراجع العلمية الى إن زيادة الاهتمام بالتحليل المالي يرجع إلى عدة اسباب يمكن تلخيصها بما يأتي :-

1- **الثورة الصناعية** : احتاجت الثورة الصناعية إلى رؤوس أموال ضخمة لأنشاء وتجهيز المصانع وتمويل العملية الانتاجية من أجل الحصول على الارباح و وفورات الانتاج الكبيرة ، إذ تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع اموال و

مدخرات الالاف من المساهمين لتوظيفها في استثمارات وعلى نطاق واسع ، ونظراً إلى نقص خبرات المساهمين مما جعلهم يلجؤون إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس ادارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة احوال المؤسسة و مدى نجاح تلك الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم و تفسير النتائج . (ياسمينة ، 2017 ،16)

2 - الاسواق المالية : يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة وواضحة عن واقع المؤسسات المالية التي تتداول اسهمها في الاسواق المالية ، ومن أجل إرضاء هؤلاء المستثمرين ، نلاحظ إن الاسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال مالياً وذلك لتحديد مدى قوة أو ضعف هذه المؤسسات ، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب أو العرض في الاوراق المالية في الاسوق . (الويزة و فريال ، 2015 ،7)

3 - الائتمان : ان انتشار اسلوب التمويل قصير الأجل ولمدة لا تتجاوز السنة ساهم ذلك في ادراك المصارف التجارية ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان ، ولذلك ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية ، على ضوء تلك النتائج تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات (السلطاني ، 2011 ، 25)

4- ظهور هيئات للأوراق المالية : إن القوانين المنظمة للأسواق المالية تقتضي ضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب أن تعرض وبشكلٍ مفصل القوائم المالية حتى تُمكّن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية . (عمار ، 2011 ، 8)

المحور الثالث : الجانب العملي للبحث

اولاً : نبذة عن المصارف عينة البحث

1- مصرف الرافدين : يُعد مصرف الرافدين أقدم مصرف تجاري عراقي ، تأسس بموجب القانون رقم (33) لسنة 1941 وباشر أعماله في 19/ 5/ 1941 برأس مال قدره (50) الف دينار مدفوع بالكامل من الخزينة العامة ، مر المصرف بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية تمثلت أولاً بتواجده كأول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الاجنبية ، وبدأ بالتوسع التدريجي داخل البلد ففي منتصف عام 1964 زاد رأسمال المصرف ليصبح (5) مليون دينار، وبعدها مر المصرف بمرحلة تاريخية مهمة صدر خلالها قانون رقم (67) في حزيران عام 1974 والذي تم بموجبه تأميم المصارف التجارية العاملة في العراق وبموجبه تم دمج عدة مصارف مع مصارف اخرى شملت المصارف التجارية التي كانت تعمل في العراق حيث تم توحيدها ودمجها مع مصرف الرافدين والذي أصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق ، وفي عام 1998 شهد المصرف تطوراً جديداً هو تحوله الى شركة عامة مملوكة للدولة بالكامل طبقاً لأحكام قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 بهدف المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الاموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وفي اطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة ، كما وبلغ رأس مال المصرف في 2020/12/31 (226) مليار دينار عراقي ، وان عدد فروع المصرف (189) فرعاً منها (7) فروع خارج العراق و (182) داخل العراق منها(62) فرع في بغداد و(120) فرع في باقي المحافظات وبلغت موجودات او مطلوبات المصرف لغاية 2020/12/31 حوالي (8.50) ترليون دينار وان عدد موظفي المصرف بلغ (8290) موظف

(https://www.rafidain-bank.gov.iq/history.html)

2- مصرف الرشيد : تم تأسيس مصرف الرشيد بموجب القانون المرقم (52) لعام 1988 كبنك حكومي ، والذي ابتدأ عمله بفروع مصرف الرافدين ، ويعد ثاني مصرف حكومي في العراق ، وجاء تأسيسه نتيجة التوسع في النشاط الاقتصادي وخلق حالة من المنافسة وتغيير طبيعة الظروف الاقتصادية المحيطة ، وقد نصت المادتين (1) و(3) من قانون تأسيسه على ان يتم تأسيس مصرف تجاري يحمل اسم مصرف الرشيد ويكون مركزه في العاصمة بغداد وله صلاحيات فتح الفروع والمكاتب داخل العراق وخارجه براس مال قدره (50) مليون دينار عراقي ، وبعدها أصبح شركة عامة وفق احكام المادة (6) من قانون الشركات العامة ذو الرقم (22) لعام 1997 ، وفي 4\12\ 2001 زاد رأس مال المصرف ليصبح (2) مليار دينار عراقي ، وان المصرف خاضع تحت رقابة البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية ، فقد حدد نظام المصرف الداخلي رقم (7) لعام 1998 اهدافه المتضمنة دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية وكذلك استثمار الاموال وتقديم التمويل لقطاعات مختلفة ضمن خطط التنمية والقرارات التخطيطية ، وقد نصت المادة (2) من هذا القانون على ان المصرف يعد وحدة اقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي ومملوكة بالكامل للدولة ويتمتع بشخصية معنوية ومستقل مالياً واداريا ً ، كما ويعتبر ثاني اكبر مصرف حكومي ، فهو يضم (144) فرعا منها (57) فرع داخل بغداد و(87) في باقي المحافظات ، ويمثل هذا العدد لفروع المصرف (40%) من عدد المصارف التجارية الحكومية ، وتضم الإدارة العامة للمصرف ضمن تشكيلاتها (13) قسما و(56) شعبة ، وبلغت موجودات المصرف كما في 2020/12/31 حوالي(16.4) ترليون دينار عراقي ، وبلغ رأسماله (50) مليار دينار، وبلغ عدد الموظفين (7064) موظف لنفس السنة . (https://rasheedbank.gov.iq)

ثانياً : تقييم الأداء بالدرجات التقويمية

تمثل الدرجات التقويمية الاهمية النسبية لكل جانب من جوانب النشاط المصرفي سواء كان في الجانب التشغيلي او الاستثماري ، كما انها تمثل الاهمية النسبية لكل مؤشر تم اعتماده وعلى ضوء الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف ، حيث يتم الاعتماد على البيانات والمعلومات التي تظهرها لنا الكشوفات المصرفية والتي تعكس واقع عمل المصرف خلال السنة ، وهنالك بعض المتطلبات التي نتمكن من خلالها من تقييم الاداء من خلال الدرجات التقويمية وهي كما يأتي :-

1- **تحديد المعيار القياسي** : سوف نعتمد على النسب المعيارية القياسية في البحث استناداً الى تعليمات وتوجيهات السلطة النقدية بخصوص النسب المثلى لبعض المؤشرات ، اضافة الى المعيار الصناعي وحسب ما جاء بكتب الادارة المالية ، والجدول الاتي يوضح ذلك :

جدول (1) الدرجات المعيارية القياسية للمؤشرات المعتمدة في البحث

ت	اسم المؤشر	معادلة حسابه %	المعيار القياسي	الملاحظات
1	القوة الإيرادية	إجمالي الربح / إجمالي الودائع + راس المال	% 10	نسبة 10 % لظروف الاقتصاد العراقي الغير مستقرة واثرها على عمل القطاع المصرفي والحقيقة هي 15-20 % حسب المعيار الصناعي
2	التوظيف	الائتمان النقدي / إجمالي الودائع	% 70	تقرير البنك المركزي العراقي – تقرير الانذار المبكر لسنة 2017 – ص 14 .
3	السيولة	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	%35 -30	المادة (22) من تسهيل تنفيذ قانون المصارف – البنك المركزي العراقي – تحديد حد ادنى لنسب السيولة الواجب الاحتفاظ بها بكل عملة يتعامل بها المصرف وحسب تعليماته
4	تطور هيكل الودائع	الودائع الثابتة + التوفير / إجمالي الودائع	% 40	تم اعتماد النسبة المستهدفة من قبل السلطة النقدية ، علماً ان النسبة المتحققة لدى القطاع المصرفي هي 30%
5	جودة الإدارة	المصاريف التشغيلية من غير الفوائد / إجمالي الدخل	% 50	معيار الصناعة – د . حمزة محمود شمخي الزبيدي – الإدارة المالية
6	المديونية	الودائع + القروض / إجمالي المطلوبات وحق المكية	% 54	معيار الصناعة – د . عبد الله عبد الله السنفي – الإدارة المالية
7	تطور هيكل الائتمان	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / إجمالي الائتمان	% 51	تم اعتماد النسبة المتحققة لدى القطاع المصرفي العراقي ككل لعام 2020 الواردة في التقرير الاقتصادي للبنك المركزي – 2020
8	جودة الموجودات	القروض المتعثرة التسديد / إجمالي القروض و التسليفات	% 15	البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي/ مؤشرات السلامة المالية

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر الوارد ذكرها في الجدول

2- **تحديد الدرجات الفعلية :** وهي القيمة الحالية التي توضح لنا الحقيقة الفعلية للمؤشر ، وما وصل اليه من نسب تعكس لنا فعالية نشاطه بالنسبة للوحدة الاقتصادية على ضوء النسب المالية المعتمدة كنسب السيولة والربحية والتوظيف والمديونية وجودة الادارة وغيرها

3- **تحديد الاوزان التقويمية :** وتمثل هذه الاوزان والتي هي جزء من الوزن الكلي الذي يتم تحديده ، وبعد اخذ رأي عدد من المختصين في هذا المجال ومن خلال استمارة تحكيم اعدت لذلك الغرض ، تم اختيار الوزن العام (100 نقطة او درجة) ، والجدول الاتي يوضح تقسيم هذه النقاط او الاوزان على مؤشرات البحث .

جدول (2) تقسيم الاوزان او النقاط المقترحة على المؤشرات المستخدمة في البحث

ت	اسم المؤشر	الدرجة او الوزن
1	القوة الإيرادية	15
2	التوظيف	10
3	السيولة	15
4	تطور هيكل الودائع	15
5	جودة او كفاءة الادارة	10
6	المديونية	10
7	تطور هيكل الائتمان	15
8	جودة الموجودات	10

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة التحكيم الموزعة على المختصين

4- **تحديد الدرجة التقويمية** : ويتم ذلك من خلال المعادل الاتية :

$$\text{الدرجة التقويمية} = \frac{\text{القيمة المعيارية الفعلية}}{\text{القيمة المعيارية القياسية}} \times \text{الوزن التقويمي (عدد النقاط)}$$

5 - تحديد مستوى الاداء العام : بعد استخراج الدرجة التقويمية لكل المؤشرات المعتمدة في تقييم اداء كل وحدة يمكن تحديد الاداء العام للمصارف العينة وعلى ضوء الوزن العام الذي تم تحديده ، وسوف يتم اعتماد (100) نقطة كحد اقصى لتحديد المستوى التقويمي العام وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (3) السلم التقويمي للأداء العام للمصارف

الوزن التقويمي	مستوى الاداء
100 – 90	ممتاز
89 – 80	جيد جداً
79 – 70	جيد
69 – 60	متوسط (ويحتاج المصرف الى دراسة وتحليل وتقويم الاداء بغية تحسين اداءه ورفعه)
59 – 50	مقبول (ويحتاج المصرف او المؤسسة المالية لإعادة تقويم بغية تحديد الانحرافات ومعالجتها خوفاً من الاستمرار في الانحدار المالي)
اقل من 49	المؤسسة المالية تمر بفترة انحدار مالي وتتجه نحو الفشل وتتطلب اعادة هيكلة

المصدر: اعداد الباحثين

6- **تحديد الانحرافات :** ان من الاهداف الاساسية لتقييم او تقويم الاداء هو اكتشاف الانحرافات في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية والتحري عن العوامل التي تكمن وراء حدوثها تمهيداً لإيجاد الحلول المناسبة لها.

ثالثاً : مؤشرات التقييم والدرجات التقويمية

أ - القوة الإيرادية : تعرف القوة الإيرادية بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه ، وقد حققت المصارف العينة نسب متفاوتة لمؤشر القوة الإيرادية ، فقد سجل مصرف الرافدين نسبة بلغت بالمتوسط العام للمدة (2.96%) ، بفارق بلغ (7.04%) عن النسبة المعيارية المعتمدة والبالغة (10%) ، في حين حقق مصرف الرشيد نسبة بلغت بالمتوسط العام للمدة (3.49%) بفارق عن النسبة المعيارية المعتمدة بلغ (6.51%) ليتميز على مصرف الرافدين في هذا المؤشر ، والجدول الاتي يوضح ذلك .

السنة	مصرف الرافدين		مصرف الرشيد	
	القوة الإيرادية %	معدل التغير%	القوة الإيرادية %	معدل التغير%
2014	3.03	ــــــــ	8.26	ــــــــ
2015	2.44	(19.47)	2.71	(67.19)
2016	2.59	6.15	3.14	15.87
2017	3.22	24.32	2.70	(14.01)
2018	2.67	(17.08)	2.65	(1.85)
2019	3.34	25.09	2.46	(7.17)
2020	3.40	1.80	2.54	3.25
المتوسط	2.96		3.49	

جدول (4) نسب القوة الإيرادية لمصرف الرافدين للفترة (2014 – 2020)

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف العينة

اما من حيث الدرجة التقويمية التي حصل عليها كل مصرف من المصارف العينة ، فقد حصل مصرف الرشيد على (5.24) درجة ، وحصل مصرف الرافدين على (4.44) درجة ، والجدول الاتي يوضح ذلك .

جدول (5) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف لمؤشر القوة الإيرادية

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
الرافدين	2.96	10	15	4.44
الرشيد	3.49	10	15	5.24

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (4) (1) (2)

ب - مؤشر التوظيف : يبين لنا قدرة المصرف على توظيف الاموال المتاحة لديه والناتجة عن الودائع للاستجابة لتزايد الطلب على الائتمان النقدي من سلف وقروض ، وان ارتفاع هذه النسبة تعني امكانية المصرف وقدرته على تلبية القروض ، الا انها في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرة المصرف في تلبية الطلبات والسحوبات الغير محتملة للمودعين . (الكروي ، 2008 ، 8)

فقد حقق مصرف الرافدين معدل توظيف بلغ (47.59%) وتشير هذه النسبة الى وجود سيولة فائضة لدى المصرف لاسيما من الودائع دون المساس برأس مال المصرف ، وتميزت معدلات التوظيف المنخفضة للسنوات (2014 – 2017) بحالة من الاستقرار تراوحت بين (47 ، 49) % وليكون الانخفاض الواقع في معدل التوظيف لعام 2018 وبمعدل تغيير بلغ (17.81%) ليصل الى (40.06 %) وهو بعيد كثيراً عن المعيار القياسي البالغ (70%) حيث كان معدل النمو في الودائع لعام 2018 مقارنة مع عام 2017 حوالي (22%) في حين نجد انخفاض في معدل منح الائتمان بلغ (-0.04%)، ثم نجد ان نسبة التوظيف قد ارتفعت لعام 2020 لتبلغ (54.25 %) حيث كان معدل نمو الائتمان اعلى بكثير من معدل نمو الودائع .

اما بالنسبة لمصرف الرشيد فان معدل التوظيف كان (42.12%) وهو بعيد جداً عن النسب المعيارية المعتمدة بحوالي (28%) وهذا يتطلب من ادارة المصرف المزيد من الدراسة والتحليل للتعرف على اسباب انخفاض هذا النسبة ووضع الحلول المناسبة لها ، فقد حقق اعلى معدل توظيف عام 2020 حيث بلغت نسبته (57.13%) وهذه هي السنة الوحيدة التي وصل فيها معدل التوظيف الى مستوى جيد وقريب من النسبة المعيارية ، علماً ان ودائع المصرف هي بمستوى جيد على الرغم من عدم نموها خلال المدة حيث بلغت بالقيمة المطلقة للمدة حوالي (103) ترليون دينار بمعدل سنوي بلغ بالقيمة المطلقة بحدود (14.7) ترليون دينار ، وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (6) نسب التوظيف للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرافدين		مصرف الرشيد	
	نسبة التوظيف %	معدل التغير%	نسبة التوظيف %	معدل التغير%
٢٠١٤	٤٧.٧٤	———	٣٩.٠٥	———
٢٠١٥	٤٨.٦٢	١.٨٤	٤٦.٧٩	١٩.٨٢
٢٠١٦	٤٩.٤٥	١.٧١	٤٢.٠١	(١٠.٢٢)
٢٠١٧	٤٨.٧٤	(١.٤٤)	٣٧.٢٤	(١١.٣٥)
٢٠١٨	٤٠.٠٦	(١٧.٨١)	٣٣.٩٩	(٨.٧٣)
٢٠١٩	٤٤.٢٤	١٠.٤٣	٣٨.٦٣	١٣.٦٥
٢٠٢٠	٥٤.٢٥	٢٢.٦٣	٥٧.١٣	٤٧.٨٩
المتوسط	٤٧.٥٩		٤٢.١٢	

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف العينة

اما من حيث الدرجة التقويمية النهائية التي حصل عليها كل مصرف من المصارف العينة ، فقد اتضح ان مصرف الرافدين قد حصل على درجة تقويمية بلغت (6.80) ، في حين حصل مصرف الرشيد على درجة تقويمية اقل بلغت (6.02) ، والجدول الاتي يوضح ذلك .

جدول (7) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف العينة لمؤشر التوظيف

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
الرافدين	47.59	70	10	6.80
الرشيد	42.12	70	10	6.02

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (6) (1) (2)

ت – مؤشر السيولة : وعرفها (Howells & Bain) بانها امكانية تحويل الموجودات إلى نقد بسهولة وسرعة ، وعملية تكوين الاصول الاكثر جاذبية بالنسبة للمقرضين وتتضمن ايضا تكوين الموجودات التي بالإمكان تحويلها الى سيولة وبسرعة وبدون خسائر . (Howells & Bain, 2007 , 8) فقد حقق مصرف الرشيد معدل عام للمدة بلغ (51.22%) وهو مرتفع جداً عن المعيار القياسي الموضوع والبالغ (30-35%) ، وهذا يدل على ان المصرف يحتفظ بنسبة عالية جداً من الاصول السائلة ، كما لاحظنا حالة عدم استقرار نسب السيولة للمدة المدروسة وكانت في اعلى مستوياتها لسنة 2019 حيث بلغت حوالي (58%) وكانت بالقيمة المطلقة حوالي (10.4) ترليون دينار، ثم بلغت عام 2018 حوالي (56%) ، ثم عام 2017 عندما بلغت حوالي (54%) وهي نسب عالية تدل على احتفاظ المصرف بأصول تامة السيولة والتخوف من استثمارها في اصول مدرة للأرباح ، في حين نجدها تتجه في الانخفاض في عام 2020 وبنسبة انخفاض بلغت حوالي (16%) رغم ظروف تلك السنة التي اتسمت بحالة من الانكماش الاقتصادي حيث سجلت بالقيمة المطلقة حوالي (7.9) ترليون دينار ، اما مصرف الرافدين فقد كانت حركة الاصول السائلة لديه افضل بكثير من مصرف الرشيد بتحقيقه معدل سيولة عام للمدة بلغ (35.95%) وهي نسبة قريبة الى النسبة المعيارية المعتمدة ، وهذا يدل على ان المصرف يسير بخطوات صحيحة باتجاه توظيف الاموال المتاحة لدية ، مما يعني ان ادارته للسيولة صحيحة ومعتدلة ، حيث وصلت نسبة السيولة لديه الى اقل مستوياتها في عام 2014 لتبلغ حوالي (28%) وكانت بالقيمة المطلقة بحدود (18.3) ترليون دينار وهو مؤشر جيد تحقق في تلك السنة ، ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً حتى وصلت الى اعلى مستوى لها في عام 2018 لتصل الى حوالي (44%) وبلغت بالقيمة المطلقة حوالي (19.4) ترليون دينار، وكان سبب ارتفاع هذه النسب هو بسبب انخفاض موجودات المصرف لتلك السنوات ، ثم عاودت بالانخفاض في السنتين الاخيرتين من مدة الدراسة لتسجل نسب بلغت حوالي (36 ، 35%) على التوالي وهي نسب لم تبتعد كثيراً عن النسبة المعيارية المعتمدة ، فقد لاحظنا ارتفاع موجودات المصرف لهذه السنتين وهو ما ادى الى انخفاض نسبة السيولة ، والجدول الاتي يوضح ذلك .

جدول (8) نسب السيولة للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرافدين		مصرف الرشيد	
	نسبة السيولة %	معدل التغير%	نسبة السيولة %	معدل التغير%
٢٠١٤	٢٧.٦٤	———	٤٥.٢٦	———
٢٠١٥	٣١.٦٤	١٤.٤٧	٥١.٦٣	١٤.٠٧
٢٠١٦	٣٢.٧٠	٣.٣٥	٤٦.٥٣	(٩.٨٨)
٢٠١٧	٤٣.٦٦	٣٣.٥٢	٥٣.٤٤	١٤.٨٥
٢٠١٨	٤٤.٠٣	٠.٨٥	٥٥.٦٢	٤.٠٨
٢٠١٩	٣٦.٥٣	(١٧.٠٣)	٥٧.٧٧	٣.٨٧
٢٠٢٠	٣٥.٤٦	(٢.٩٣)	٤٨.٣١	(١٦.٣٨)
المتوسط	٣٥.٩٥		٥١.٢٢	

المصدر :اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف العينة

وبما ان المصرف الذي يحتفظ بنسبة سيولة معتدلة هو الذي يجب ان يحصل على درجة تقويمية أكبر من غيره من المصارف ، ومن اجل الحصول على نتيجة منطقية فلابد من عكس المعادلة التي تم اعتمادها في استخراج الدرجات التقويمية لتكون النتائج وكما موضحة في الجدول الاتي :

جدول (9) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف لمؤشر السيولة

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
الرافدين	35.95	30	15	12.52
الرشيد	51.22	30	15	8.79

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول (8) (1) (2)

ث - هيكل الودائع : تُعد الودائع لدى المصارف ذات اهمية كبيرة وتشمل الجانب الاكبر من الموارد المتوفرة للمصرف رغبة في استخدامها في انشطة متعددة ، فهي مهمة لعمليات الاستثمار، والاقتراض ، وتقديم تسهيلات مصرفية وغيرها ، اي ان المصارف التجارية تتعامل بأموال الغير، وتعد الودائع المصرفية من حيث الكم احدى المؤشرات الرئيسية لقياس مدى ثقة الجمهور مع المصرف حيث تعتبر الودائع المصرفية بأنواعها الدعامة الاساسية لمصادر التمويل وهي اكثر خصوبة واقل تكلفة من رأس المال والاحتياطات . (اللامي ، 2016 ، 367)

فقد جاء مصرف الرشيد اولاً من حيث نسبة الودائع ليحقق معدل عام للمدة بلغ (35.47%) وهو الاكثر قرباً من النسبة المعيارية المعتمدة من قبل السلطة النقدية والبالغة (40%) ، حيث بلغت اجمالي ودائع المصرف بالقيمة المطلقة وللمدة المدروسة حوالي (103) ترليون دينار، في حين كان اجمالي الودائع الثابتة والتوفير بحدود (36.5) ترليون دينار، وقد كانت النسب متقاربة ولكافة سنوات المدة المدروسة حيث سجل عام 2014 اقل نسبة متحققة بلغت (34.47%) وبقيمة مطلقة لأجمالي الودائع بلغت حوالي (17.6) ترليون دينار وكان السبب وراء انخفاض هذا النسبة هو انخفاض الودائع الثابتة والتوفير لتلك السنة حيث بلغت بالقيمة المطلقة حوالي (6.1) ترليون دينار، اما عام 2015 فقد حقق اعلى نسبة بلغت (37.17%) وبمعدل تغيير بلغ بحدود (7.8%) ، وجاء ارتفاع هذه النسبة نتيجة لانخفاض اجمالي الودائع لتلك السنة فقد بلغ بالقيمة المطلقة بحدود (14.2) ترليون دينار . اما مصرف الرافدين فقد جاء بالمرتبة الثانية من حيث الاحتفاظ بالودائع ، ليحقق معدل عام للمدة بلغ (28.98%) وبقيمة مطلقة للمدة المدروسة بلغت حوالي (219) ترليون دينار، وبمعدل سنوي عام بلغ تقريباً (31.3) ترليون دينار، وقد تفاوتت النسب المسجلة للمصرف ، ففي عام 2014 سجلت اقل نسبة بلغت (22.31%) ، في حين كانت اعلى نسبة مسجلة للمصرف في عام 2018 بلغت (36.40%) وبمعدل تغيير عن السنة التي قبلها بلغ (26.56%) ، وجاء هذا الارتفاع في النسبة هو بسبب ارتفاع الودائع الثابتة والتوفير لتلك السنة بلغ بالقيمة المطلقة حوالي (12.6) ترليون دينار، مقابل انخفاض في اجمالي الودائع والذي بلغ بالقيمة المطلقة حوالي (34.7) ترليون دينار وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (10) نسب تطور هيكل الودائع لدى المصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرافدين		مصرف الرشيد	
	نسبة تطور هيكل الودائع %	معدل التغير%	نسبة تطور هيكل الودائع %	معدل التغير%
٢٠١٤	٢٢.٣١	———	٣٤.٤٧	———
٢٠١٥	٢٥.٤٠	١٣.٨٥	٣٧.١٧	٧.٨٣
٢٠١٦	٢٦.٣٣	٣.٦٦	٣٤.٦٧	(٦.٧٣)
٢٠١٧	٢٨.٧٦	٩.٢٣	٣٥.٧٥	٣.١٢
٢٠١٨	٣٦.٤٠	٢٦.٥٦	٣٥.١٨	(١.٥٩)
٢٠١٩	٣١.٢٩	(١٤.٠٤)	٣٤.٩٧	(٠.٦٠)
٢٠٢٠	٣٢.٣٧	٣.٤٥	٣٦.٠٨	٣.١٧
المتوسط	٢٨.٩٨		٣٥.٤٧	

المصدر : اعدا الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف العينة

اما من حيث الدرجات التقويمية ، فقد جاء في المرتبة الاولى مصرف الرشيد بحصوله على درجة تقويمية بلغت (13.30) ، ليأتي بعده مصرف الرافدين بحصوله على (10.87) درجة ، وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (11) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف لمؤشر تطور هيكل الودائع

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
الرافدين	28.98	40	15	10.87
الرشيد	35.47	40	15	13.30

اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (10) (1) (2)

ج - جودة الادارة : يشار احياناً لجودة او سلامة الادارة باسم كفاءة التكلفة ، وكفاءة التكلفة تعني تحقيق المصرف مستوى معين من الخدمات عند ادنى مستوى من التكاليف ، وتعتبر كفاءة التكلفة من اهم السمات التي تتميز بها المصارف الكفؤة ادارياً وذلك عن طريق اجرائها ممارسة الرقابة على التكاليف واستعمال المدخلات بأسعار تعمل على خفض تلك التكاليف وبكميات يمكن ان تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الامثل للمصرف ، بمعنى ان المصرف يكون ذو كفاءة اذا استطاع توجيه موارده الاقتصادية المتاحة لديه نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من العوائد وبأقل قدر من التكاليف ، اي التحكم الناجح في طاقته المادية والبشرية . (الزواوي والسريتي ،2017، 60)

وحددت السلطة النقدية نسبة معيارية لقياس كفاءة او جودة الادارة وهي (50%) ، فقد حقق مصرف الرشيد نسبة اعلى من مصرف الرافدين لأجمالي المصاريف بلغت بالمتوسط العام للمدة (64.93 %) ، حيث سجل المصرف اعلى نسبة لديه عام 2020 بغلت (68.91%) بقيمة مطلقة بلغت حوالي (611) مليار دينار، بينما كانت اقل نسبة متحققة لديه في عام 2014 بغلت (59.11%) بقيمة مطلقة بلغت حوالي (1) ترليون دينار، وكان سبب هذا الانخفاض هو زيادة اجمالي الدخل لتلك السنة حيث بلغ بالقيمة المطلقة حوالي (1.46) ترليون دينار .

وجاء مصرف الرافدين ثانيا من حيث النسبة المتحققة لإجمالي المصاريف والتي بلغت بالمتوسط العام للمدة (59.87 %) ، فقد سُجلت اعلى نسبة لديه عام 2020 بلغت (64.52 %) بقيمة مطلقة لإجمالي المصاريف بلغت حوالي (1.07) ترليون دينار، اما عام 2018 فقد سجل اقل نسبة متحققة لدى المصرف بلغت (56.02 %) ، والجدول الاتي يوضح ذلك .

جدول (12) نسب جودة الادارة للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرافدين		مصرف الرشيد	
	نسبة جودة الادارة %	معدل التغير%	نسبة جودة الادارة %	معدل التغير%
٢٠١٤	٥٦.٩١	———	٥٩.١١	———
٢٠١٥	٦١.١٣	٧.٤٢	٦٣.٥٤	٧.٤٩
٢٠١٦	٦١.٠٣	(٠.١٦)	٦٦.٠٥	٣.٩٥
٢٠١٧	٥٧.٣٧	(٦.٠)	٦٤.٣٣	(٢.٦٠)
٢٠١٨	٥٦.٠٢	(٢.٤٠)	٦٤.٩٠	٠.٨٩
٢٠١٩	٦٢.١١	١٠.٨٧	٦٧.٦٧	٤.٢٧
٢٠٢٠	٦٤.٥٢	٣.٨٨	٦٨.٩١	١.٨٣
المتوسط	٥٩.٨٧		٦٤.٩٣	

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف العينة

ومن الجدير بالذكر هنا اننا في هذا المؤشر قد قلبنا المعادلة المتبعة في استخراج الدرجات التقويمية لنثبت ان المصرف الذي يحصل على نسب منخفضة من اجمالي المصاريف التشغيلية هو المصرف الكفوء الذي يحقق نسب ارباح مرتفعة وبتكاليف قليلة وبالتالي سوف يحصل على درجة تقويمية اعلى، وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (13) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف لمؤشر جودة الادارة

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
الرافدين	59.87	50	10	8.35
الرشيد	64.93	50	10	7.70

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (12) (1) (2)

ح - نسبة المديونية : ويطلق عليها ايضا نسبة الرفع المالي ، قد تلجأ ادارة المصرف الى زيادة نسبة المديونية وذلك من اجل تدعيم الاموال الخاصة بالمصرف كتحقيق عوائد او ارباح ، لكن التوسع في استخدامها وبشكل غير مدروس قد يوثر سلباً على المصرف ويوقعه في مخاطر مالية كبيرة والتي من الممكن ان تؤدي الى خسارة تلك الاموال بسبب زيادة الاقتراض وارتفاع الفوائد على تلك الاموال المقترضة ، وهناك العديد من المخاطر التي تتعلق بقرارات التمويل التي تتخذها الادارة المصرفية والتي تكون عادة مصاحبة لقرار الاقتراض ، من هذه المخاطر هي مخاطر السوق ، ومعدل الفائدة ، واسعار الصرف ، ومخاطر السيولة ، والتضخم وغيرها من المخاطر المحتملة . (شهلة و حدة ، 2020 ، 13) اما بالنسبة الى مديونية المصارف عينة البحث فقد كانت مرتفعة ولكافة سنوات المدة المدروسة ، فكانت مبتعدة جداً عن النسبة المعيارية والبالغة (54%) ، مما يدل على ان تلك المصارف تمول انشطتها من خلال المديونية الخارجية باعتمادها على الودائع والقروض المستلمة ، مما يزيد من مخاطر السيولة لديها في حال اذا ما اقبل المودعين على سحب ودائعهم بصورة مفاجئة ، اضافة الى ذلك فأن زيادة اعتماد المصرف على الودائع والقروض يؤثر سلباً على ربحية المصارف والعوائد التي سوف يحصل عليها وذلك بسبب ارتفاع معدل الفائدة على الودائع والقروض ، فضلاً عن زيادة في نسبة مصاريف الفوائد ، حيث نلاحظ ان نسبة مديونية مصرف الرافدين هي الاعلى حيث بلغت بالمتوسط للمدة (89.16 %) لتسجل فارق كبير عن النسبة المعيارية بمقدار بلغ (35.16 %) ، وهذا دليل واضح على اعتماد المصرف على اموال الغير في تمويل نشاطاته وتحمل هذه النسبة العالية مخاطر مرتفعة جداً قد تعود بالمصرف الى الافلاس ، فقد سجلت اعلى مستوى لها في عام 2018 عندما بلغت نسبتها (91.12 %) لتبلغ بالقيمة المطلقة حوالي (40.1) ترليون دينار وتمثل نسبة عالية من اجمالي مطلوبات المصرف والتي بلغت بالقيمة المطلقة حوالي (44) ترليون دينار، اما في عام 2015 فقد كانت في ادنى مستوى لها لتبلغ (86.16 %) عندما بلغت بالقيمة

المطلقة حوالي (52.1) ترليون دينار رغم ارتفاع القيمة المطلقة لهذه السنة الا ان سبب انخفاض النسبة هو ارتفاع مطلوبات المصرف والتي

جدول (14) نسب المديونية للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرافدين		مصرف الرشيد	
	نسبة المديونية %	معدل التغير%	نسبة المديونية %	معدل التغير%
2014	89.85	ــــــــــ	89.81	ــــــــــ
2015	86.16	(4.11)	81.13	(9.66)
2016	90.15	4.63	82.55	1.75
2017	89.12	(1.14)	82.00	(0.67)
2018	91.12	2.24	84.31	2.82
2019	88.23	(3.17)	82.76	(1.84)

بلغت بالقيمة المطلقة حوالي (60.5) ترليون دينار، نلاحظ ان هذه النسب العالية للمديونية مقابل انخفاض رأس مال المصرف الذي يصبح عاجزاً عن امتصاص الخسائر المحتملة الوقوع لاسيما والاقتصاد العراقي يعيش حالة عدم التأكد او المخاطرة المحتملة في السوق واسعار الصرف والفائدة وغيرها .ثم جاء بعده مصرف الرشيد ليسجل نسب مديونية تراوحت من (80-89 %) بمتوسط مديونية بلغ للمدة (83.29 %) بفارق عن النسبة المعيارية بمقدار بلغ (29.29 %) ، فقد بلغ اجمالي الودائع والقروض بالقيمة المطلقة وللمدة المدروسة بحدود (103.3) ترليون دينار ، حيث سجل المصرف اعلى نسبة له في عام 2014 بلغت (89.81 %) ، في حين كانت اقل نسبة لدية سجلت عام 2020 بلغت (80.47%) ، وان نسب المديونية العالية هذه لاسيما وان الودائع هي التزامات على المصرف واجبة الدفع عند الطلب ، كما ان ارتفاع نسبة المديونية مؤشر للمخاطر العالية التي يتحملها المصرف اليوم وهو يمارس فعالياته المصرفية بأموال الغير، وعليه لابد من تخفيض النسب العالية ولا يتحمل رأس مال المصرف جزءً منها ، والجدول الاتي يوضح ذلك

2020	89.52	1.46	80.47	(2.77)
المتوسط	89.16		83.29	

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف العينة

وبما ان زيادة مديونية المصرف وتجاوزه النسبة المعيارية واعتماده على القروض والودائع في نشاطه الائتماني يعتبر امراً غير مرغوب فيه ، وذلك لما تسببه زيادة نسبة المديونية من مخاطر على المصرف ، فعليه ان المصرف الذي تكون نسبة مديونيته منخفضة هو الذي يفترض ان يحقق اعلى درجة تقويمية من بين المصارف ، ومن اجل تحقيق هذا الامر فلابد من قلب المعادلة التي تم اعتمادها في استخراج الدرجات التقويمية ، وذلك من اجل الحصول على نتيجة منطقية لمؤشر المديونية ، وحسب ما موضح في الجدول الاتي :

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول (14) (1) (2)

خ - تطور هيكل الائتمان : يُعد الائتمان النقدي والتعهدي اهم العمليات المصرفية التي تقدمها المصارف ، ويظهر لنا ايضاً حقيقة الدور التمويلي لها ومشاركتها في تحفيز التنمية الاقتصادية ، ويعد الائتمان احد اهم مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية اذ يرفع الائتمان المصرفي القوة الشرائية الحالية لدى المستهلكين من اصحاب الدخول المحدودة للحصول على بعض السلع وخاصة المعمرة منها ، مما يعني ان الائتمان يساعد في تحفيز وزيادة الطلب الكلي مما يؤدي الى زيادة الانتاج ، اذ ان اي زياد في معدلات الاستهلاك تلحقها زيادة في معدلات الانتاج ، ان اعتماد النشاط المصرفي على الودائع وتوجيهها نحو الائتمان جعل المصارف تسعى نحو جذب الودائع لتوفير التمويل المطلوب فبدأت المصارف بأعمال تسويقية لجذب الودائع وتشجيع جمهور المدخرين واصدار شهادات الايداع ذات العائد المجزي لتستطيع مواجهة طلبات الائتمان المقدمة الامر الذي اسهم في تنمية وتوسع النشاط المصرفي . (البلداوي و اسماعيل ، 2019 ، 114)

فقد حقق مصرف الرشيد اعلى نسبة في تعامله مع القطاع الخاص وقد وصل مستوى ذلك الى (42.79 %) من اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصرف ، بقيمة مطلقة بلغت للمدة حوالي (18) ترليون دينار وهذا يدل على اعطاء السياسة الائتمانية للمصرف اهمية للقطاع الخاص

جدول (15) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف لمؤشر المديونية

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية%	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
الرافدين	89.16	54	10	6.06
الرشيد	83.29	54	10	6.48

دون العام وقد حقق معدلات جيدة للأعوام 2015 - 2018 على الرغم من استقرارها لتلك المدة وكانت بمستوى (44 - 45 %) ، في حين نجد انخفاض لنسبة التعامل مع القطاع الخاص في مجال التسهيلات الائتمانية للسنتين 2019 -2020 وبلغت (41 %) وهذا يتطلب اعادة مراجعة من قبل الادارة الائتمانية .

اما مصرف الرافدين فقد جاء بعده بنسبة منح الائتمان للقطاع الخاص ليحقق بالمتوسط العام للمدة نسبة بلغت (34.31 %) ، بقيمة مطلقة للمدة المدروسة بلغت حوالي (35.8) ترليون دينار، وكانت اعلى نسبة سُجلت عام 2020 بلغت (41.26 %) بقيمة مطلقة بلغت بحدود (7.1) ترليون دينار ، بينما كانت اقل نسبة متحققة هي في عام 2017 بلغت (30.03%) بقيمة مطلقة تقدر (4.2) ترليون دينار ، وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (16) تطور هيكل الائتمان للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرافدين		مصرف الرشيد	
	تطور هيكل الائتمان %	معدل التغير%	تطور هيكل الائتمان %	معدل التغير%
٢٠١٤	٣١.٩٤	———	٣٦.٨٥	———
٢٠١٥	٣٣.٢٥	٤.١٠	٤٥.٩١	٢٤.٥٩
٢٠١٦	٣٥.٩٨	٨.٢١	٤٤.٨٤	(٢.٣٣)
٢٠١٧	٣٠.٠٣	(١٦.٥٤)	٤٤.٠٩	(١.٦٧)
٢٠١٨	٣٢.٣١	٧.٥٩	٤٤.٦٩	١.٣٦
٢٠١٩	٣٥.٣٨	٩.٥٠	٤١.٧٩	(٦.٤٩)
٢٠٢٠	٤١.٢٦	١٦.٦٢	٤١.٣٥	(١.٠٥)
المتوسط	٣٤.٣١		٤٢.٧٩	

المصدر : عداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف العينة

اما فيما يخص الدرجات التقويمية فقد حصل مصرف الرشيد على درجة تقويمية اعلى من مصرف الرافدين بلغت (12.59) درجة وجاءت هذه الدرجة نتيجة ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح لدية ، وحصل مصرف الرافدين على درجة تقويمية بلغت (10.09) ، والجدول الاتي يوضح ذلك .

جدول (17) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف لمؤشر هيكل الائتمان

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
الرافدين	٣٤.٣١	٥١	١٥	١٠.٠٩
الرشيد	٤٢.٧٩	٥١	١٥	١٢.٥٩

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول (16) (1) (2)

د - مؤشر جودة الموجودات : تشكل نوعية وجودة الموجودات الحجر الاساس لمصداقية معدلات رأس المال ، وذلك لان معظم مخاطر الاعسار المالي التي تحصل في المصارف تأتي غالبا من خلال نوعية الموجودات او من خلال صعوبة تحويل تلك الموجودات إلى سيولة بالسرعة المطلوبة عند الحاجة اليها . (تقرير الاستقرار المالي ، 2020 ، 75)

وكانت جودة موجودات مصرف الرشيد جيدة ، فقد حققت معدل عام للمدة بلغ (3.18 %) وكانت في اغلب السنوات مستقرة على الرغم من اتجاهها التصاعدي فبعد ان كانت بمستوى بلغ بالقيمة المطلقة حوالي (145) مليار دينار عام 2014 الا انها وصلت في عام 2020 الى ما يقارب (256) مليار دينار وكان ذلك يحتم على الادارة الائتمانية مراجعة السياسة الائتمانية ودراسة اسباب زيادة التعثر وعدم التسديد والدخول بمفاوضات مع المدينين ومعرفة اسباب عدم التسديد وايجاد حلول لها من خلال اعادة جدولة تلك الديون ومحاولة تحصيلها كلياً او جزئيا .اما مصرف الرافدين فبلغ المتوسط العام للقروض المتعثرة (5.44 %) والمصرف متحوط لذلك خلال تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها وكانت للسنوات 2015 - 2018 اكثر من (6 %) في حين انخفضت عام 2019 لتصل الى (3.69 %) وذلك بسبب تحصيل تلك الديون وهذا يعكس كفاءة اعلى للمصرف في تحصيل ديونه المتأخرة التسديد ، وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (18) نسب جودة الموجودات للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرافدين		مصرف الرشيد	
	نسبة جودة الموجودات %	معدل التغير%	نسبة جودة الموجودات %	معدل التغير%
٢٠١٤	٥.٤٠	———	2.43	———
٢٠١٥	٦.٥٥	٢٢.٢٢	٢.٥٥	٤.٩٤
٢٠١٦	٦.٣٩	(١.٦٧)	٣.٠٢	١٨.٤٣
٢٠١٧	٦.١٣	(٣.٨٥)	٣.٣٢	٩.٩٣
٢٠١٨	٦.١٢	(٠.١٦)	٣.٧٨	١٣.٨٦
٢٠١٩	٣.٦٩	(٤٠.١٣)	٣.٦٩	(٢.٣٨)
٢٠٢٠	٣.٧٩	٢.٤١	٣.٤٧	(٥.٩٦)
المتوسط	٥.٤٤		٣.١٨	

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف العينة

وبما ان المصرف الذي تكون نسبة الديون متعثرة التسديد لدية منخفضة هو الافضل في ادارة السياسة الائتمانية ، ولأجل ترجمة النتائج التي ظهرت في الجدول اعلاه وللحصول على درجات تقويمية منطقية سوف نقوم بقلب المعادلة المتبعة في استخراج الدراجات التقويمية ، ليحصل مصرف الرشيد على اعلى الدرجات كون نسب الديون متعثرة التسديد منخفضة لديه حيث حصل على (4.72) درجة ، اما مصرف الرافدين فقط على (2.76) درجة ، والجدول الاتي يوضح ذلك .

جدول (19) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف لمؤشر جودة الموجودات

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
الرافدين	٥.٤٤	١٥	١٠	٢.٧٦
الرشيد	3.18	١٥	١٠	٤.٧٢

اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول (18) (1) (2)

رابعاً: تحديد المستوى العام لأداء المصارف العينة : يجري تحديد مستوى اداء المصارف العينة بعد ان تم انتقاء المؤشرات التقويمية وفقاً لأهداف تلك المصارف ونشاطها في مجال تقديم الخدمات المالية والمصرفية ، وتم اعتماد (ثمانية) مؤشرات للتقييم تغطي اغلب اهدافها ونشاطها ، وتم الاستعانة بالبيانات والاحصاءات التي وفرتها التقارير المالية الصادرة عن الادارات العامة لتلك المصارف للمدة (2014 - 2020) وتم استخراج الدرجات الفعلية لتلك المؤشرات باستعمال طريقة النسب المالية ، وبعد اعتماد المعيار القياسي لكل مؤشر واعطاءه جزء من الدرجة والبالغة (100 درجة) ، ومن ثم تم جمع الدرجة التقويمية لكل مصرف على ضوء ما حصل عليه كل مؤشر، اتضح ان المستوى العام لأداء المصارف العينة كانت نتائجها كما يعرضه الجدول الاتي :

جدول (20) الدرجات النهائية لتحديد المستوى العام لأداء المصارف العينة للمدة (2014-2020)

اسم المصرف	القوة الإيرادية	التوظيف	السيولة	هيكل الودائع	جودة الادارة	المديونية	هيكل الائتمان	جودة الموجودات	الدرجة النهائية

الرافدين	4.44	6.80	12.52	10.87	8.35	6.06	10.09	2.76	61.89
الرشيد	5.24	6.02	8.79	13.30	7.70	6.48	12.59	4.72	64.84

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج الوارد في الجداول (5) (7) (9) (11) (15) (17) (19)

ومن خلال الجدول (3) وبالاعتماد على جدول (20) الخاص بالدرجات النهائية لتحديد المستوى العام للأداء يتضح لنا حصول مصرف الرشيد على المرتبة الاولى بدرجة بلغت (64.84) درجة وهي تقع ضمن فئة الاداء المتوسط التي تمتد ما بين (60- 69) وحسب ما جاء بالسلم التقويمي للأداء فالمصرف بحاجة الى اعادة نظر لبعض الفعاليات التي يؤديها لرفع مستوى اداء بعض المؤشرات لاسيما السيولة حيث اظهرت الدراسة احتفاظه بنسبة سيولة عالية اضافة الى ارتفاع نسبة المديونية لدية .

اما مصرف الرافدين فقد حصل على (61.89) درجة وهي تقع ايضا ضمن فئة الاداء المتوسط ولابد من قيام الادارة العامة للمصرف بدراسة وتحليل وتقييم مؤشرات ادائها لاسيما للمؤشرات التي حصل المصرف فيها على درجات ضعيفة تبتعد كثيراً عن الوزن التقويمي ، كمؤشر القوة الإيرادية الذي يبتعد كثيراً عن المعيار بمقدار (10.56) درجة ، وكذلك جودة الموجودات لارتفاع نسبة القروض المتعثرة التسديد ، والدخول بمفاوضات اعادة الجدولة مع المدينين المتلكئين بالتسديد ، ورفع نسبة الودائع الثابتة من اجمالي ودائعه ، علماً ان المصرف جاء بالمرتبة الثانية من حيث الاداء ضمن العينة .

خامساً : تحديد الانحرافات : بعد استعراض جدول (20) تحددت الانحرافات في النتائج الفعلية للدرجة التقويمية ومقارنتها مع قيم المعيار القياسي والتي انعكست على الدرجة التقويمية ، ويمكن تلخيصها بالاتي :

أ - انخفاض القوة الإيرادية :- اشارت قيمة المعيار القياسي للقوة الإيرادية الى (10%) اي ان كل (100) وحدة نقدية يجري استثمارها من الموارد المتاحة يجب ان تحقق ربحاً (10) وحدات، فقد كانت القوة الإيرادية لدى مصرف الرشيد اقل من المعيار بمقدار (6.51) وحدة نقدية ، في حين كانت لدى مصرف الرافدين اقل من المعيار بمقدار (7.04) وحدة نقدية .

ت - نسبة السيولة : كانت نسبة السيولة مرتفعة لدى المصرفين عن النسبة المعيارية البالغة (30%) وان ارتفاع نسبة السيولة لدى المصرفين تعني تعطيل موارد متاحة للتوظيف يؤثر بشكل سلبي على القوة الإيرادية .

ث - ضعف تطور هيكل الودائع : سجل مصرف الرافدين انخفاضاً في نسبة الودائع لديه والتي ابتعدت عن النسبة المعيارية بمقدار (11.02%) ويجب ان تقوم الادارة العامة بأجراء الدراسة والتحليل لانخفاض اهمية الودائع الزمنية ، في حين حقق مصرف الرشيد نسبة مقاربة للنسبة المعيارية البالغة (40%) الا انه لم يستطيع الوصول الى تلك النسبة حيث سجل انخفاضاً في نسبة الودائع بفارق عن النسبة المعيارية بلغ (4.53%) ويجب ان تقوم الادارة العامة بأجراء الدراسة والتحليل لمعرفة اسباب الانخفاض اهمية الودائع الزمنية.

ج - كفاءة او جودة الادارة : ظهرت النتائج المستخرجة من خلال تحليل بيانات المصرفين ان نسبة المصاريف التشغيلية لمصرف الرشيد كانت مرتفعة وتجاوزت النسبة المعيارية المعتمدة والبالغة (50%) وبفارق بلغ (14.93%) ، وكذلك كانت المصاريف التشغيلية لمصرف الرافدين مرتفعة وتجاوزت النسبة المعيارية المعتمدة ، حيث لم يتمكن المصرفين من وضع استراتيجية يتمكنا من خلالها تقليل هذا المصاريف او النفقات التشغيلية المصاحبة لأنشطتها المصرفية .

ح - ارتفاع نسبة المديونية : لقد سجل المصرفين نسبة مديونية عالية جداً لا تعطي للدائنين انطباع جيداً بقدرتها على الوفاء بالالتزامات ، وابتعدت النسب المتحققة لدى مصرف الرافدين كثيراً عن النسبة المعيارية والبالغة (54%) بمقدار (35.16%) ، في حين ابتعدت النسب المتحققة لدى مصرف الرشيد النسبة المعيارية بمقدار (29.29%) .

خ - تطور هيكل الائتمان : يتضح من خلال النسبة المتحققة لدى مصرف الرافدين والبالغة (34.61%) الى ان المصرف لم يستطيع الوصول الى النسبة المستهدفة والمتحققة لدة القطاع المصرفي ككل والبالغة (51%) حيث كانت نسبة المصرف ضعيفة بفارق مقداره (16.39%) ،

في حين بلغت النسبة المتحققة لمصرف الرشيد (42.79%) ولم يستطيع كذلك من الوصول الى النسبة المستهدفة والمتحققة لدة القطاع المصرفي ككل و تبتعد بفارق مقداره (8.21%) والمصرف مطالب بزيادتها بعد اعداد سياسة ائتمانية ناجحة وفق المعايير الصحيحة .

د - مؤشر جودت الموجودات : ان المعيار القياسي لجودة الموجودات هو نسبة القروض المتعثر الى اجمالي القروض والتسليفات ، فكلما كانت نسبة القروض المتعثرة منخفضة دل ذلك على جودة السلامة المصرفية وكذلك قدرة الادارة على المراقبة والحد من مخاطر الائتمان والمتمثلة بالقروض المتعثرة او الغير عاملة ، فقد بلغت النسبة المتحققة لدى مصرف الرشيد (3.18%) وهي تعتبر نسبة جيدة نسبيا وتبتعد عن النسبة المعيارية البالغة (15%) بفارق (11.82%) ، في حين كانت النسبة المتحققة لدى مصرف الرافدين (5.44%) وعلى الرغم انها لم تصل الى النسبة المعيارية الا انها تعتبر نسبة مرتفعة وعلى المصرف مراجعة السياسة الائتمانية بشكل عام لاسيما ضوابط منح الائتمان ومحاولة التقليل من حجم هذه القروض المتعثرة لان بقاء هكذا نسبة من القروض المتعثرة يؤثر بشكل سلبي على ربحية المصرف .

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1- يعاني القطاع المصرفي العراقي من نقص واضح في تشريعاته وقوانينه التي تحكم عملياته ، وتعد المصارف عينة الدراسة نموذجا لجمود القوانين والتشريعات المصرفية من جهة وعدم تبني سياسة إدخال خدمات مصرفية حديثة مستندة إلى تقنيات العمل المصرفي والمعتمدة من قبل المصارف في الدول المتقدمة من جهة أخرى ، فضلا عن ذلك ضعف الوعي المصرفي في المجتمع في إعاقة المصارف لتبني وإدخال خدمات حديثة .

2- ارتفاع نسبة المديونية لدى المصرفين مما يدل على ان المصرفين يمولا انشطتها من خلال المديونية الخارجية باعتماده على الودائع والقروض المستلمة.

3- احتفاظ مصرف الرشيد بنسبة سيولة عالية لديه وهذا يؤثر بشكل سلبي على ربحية .

4- لم يتمكن مصرف الرافدين من تطوير هيكل الودائع لديه وكانت النسبة المتحققة منخفضة جداً وتبتعد كثيراً عن النسبة المعيارية .

5- من خلال متابعتنا للتقارير السنوية الصادرة عن المصارف لم نجد قيامها بإجراء تقييم اداء سنوي ، وهذا احد الاسباب التي ساهمت في انخفاض المستوى العام لها .

ثانياً : التوصيات

1- يعتقد الباحث انه على المصرفين أن يستفيدا من تجارب المصارف المتقدمة في الدول الأخرى لاسيما المجاور منها ويصبحا في المواقع الريادية في تقديم خدماتها المصرفية المربحة وغير المربحة وتطوير الأداء للخدمات المصرفية المربحة وغير المربحة ذات النفع العام والفائدة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد .

2- زيادة الاهتمام بقسم الائتمان المصرفي لما له من أهمية وتأثير على نشاط المصرف باعتباره القسم المسؤول عن منح القروض والتسهيلات، وتحليل الظروف البيئية المؤثرة في نشاطه وتحليله المالي للوصول إلى قرار ائتماني سليم يتسم بدرجة من الدقة والموثوقية.

3- قيام المصارف بضرورة تقييم إدارة الموجودات والمطلوبات والمواءمة بين آجال الاستخدامات ومصادرها لتعظيم الربحية ضمن مستويات معقولة وإدارة السيولة بشكل أمثل ومن ثم السيطرة على مخاطر السيولة وأن هذا الأجراء يتوقف على كيفية استثمار الموجودات المربحة.

4- ضرورة قيام المصارف بتدعيم رؤوس اموالها من خلال الاحتياطات المتراكمة لديها لتتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعها ليتمكنا من المساهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من القروض متوسطة وطويلة الآجل.

5- ضرورة قيام إدارات المصارف بإجراء تقييم سنوي لأنشطتها المصرفية كافة من أجل اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها ومعالجة نقاط الضعف لديها ، وتصحيح مسار العمليات المصرفية بغية رفع مستوى الأداء العام للمصرف

قائمة المصادر

- آمال ، سحنون ، دور التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة حضنة حليب ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2021
- بكر ، سرى ضيغم حازم الحاج ، تقييم الاداء المالي على وفق نموذج CAMELS وانعكاسه على قيمة المصرف ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم ادارة الاعمال ، جامعة بغداد ، 2020 .
- البلداوي ، رأفت نبيل اسماعيل ، اسماعيل ، هيثم عبد الخالق ، تحليل التفاعل بين الائتمان النقدي المصرفي والانفاق الحكومي في العراق للمدة 2014 – 2017 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السابعة عشرة ، العدد 61 ، 2019 .
- بوجميعة ،عمر ، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة جيجل ، 2014 .
- جبين ، عبد الوهاب محمد ، تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف ، اطروحة دكتوراه ، جامعة سانت كليمنتس العالمية ، 2009 .
- حسن ، سامر محمد ، مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والاسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي - دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية ، رسالة ماجستير ، قسم إدارة الاعمال التخصصي ، الجامعة الافتراضية السورية ، 2019 .
- الزواوي ، علي عبد الحفيظ ، السريتي ، ايمان عمر، اثر كفاءة التكلفة المصرفية على اداء المصارف التجارية الليبية ، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2017
- السلطاني ، سكنه سوادي وادي ، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام التحليل الاستراتيجي SWOT دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة ، رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ، جامعة الكوفة ، 2011 .
- الشمري ، شيماء كاظم عاصي ، دور الاتجاهات التقليدية والحديثة لأساليب التحليل المالي في تطوير تقويم كفاءة الأداء - دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة البطاريات ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ، الجامعة المستنصرية ، 2010 .
- شهلة ، زبيري ، حدة ، سراي ، تشخيص المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية بالاستناد الى مؤشرات الرافعة المالية – دراسة حالة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG برج بوعريريج للفترة 2016 – 2019 ، رسالة ماجستير ،كلية علوم الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج ، 2020 .
- عباس ، يسر فائق ، هادي ، علاء عبد الكريم ، مؤشرات التحليل المالي واثرها في اتخاذ قرار الاستثمار لشركة التأمين الوطنية (بحث تطبيقي) ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 15 ، العدد 53 ، 2020 .
- عمار ، بن مالك ، المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الأداء- دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006 – 2010 ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011 .
- الغريب ، ابو عجيلة رمضان عثمان ، مدى امكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية ، رسالة ماجستير ،كلية الاعمال ، قسم المحاسبة ، جامعة الشرق الاوسط ، 2012 .
- قريشي ، محمد جموعي ، تقييم اداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية - خلال الفترة 1994- 2004 الجزء الاول ، مجلة الباحث ، العدد 3 ، 2004 .
- قزي ، سناء ، باي ، نادية ، مساهمة المراجعة الادارية في تقييم الأداء– دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ن 2017 .
- الكروي ، بلال نوري سعيد ، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد الرابع والعشرون ، 2008 .

- اللامي ، علي حسين نوري ، اثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 48 ، 2016 .
- الويزة ، طير ، فريال ، سايغي باهية ، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، قسم محاسبة ومالية ، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج جامعة البويرة ، 2015 .
- ياسمينة ، هادف ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها – دراسة حالة مؤسسة نفطال ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم المحاسبة ، جامعة الجزائر 3 – دالي ابراهيم ، 2017 .
- التقرير السنوي للاستقرار المالي لسنة 2020

- Elsharawy, Hatem Developing Controlling and Performance Evaluation of Multinational Companies Operation in Egypt ", 2006 .
- HOWELLS, Peter; BAIN, Keith. Financial markets and institutions. Pearson Education, 2007.
- Rahim, Sheikh Abdur. "Performance appraisal systems in private banks of Bangladesh: a study on the Mercantile Bank Limited." The Business & Management Review 3.1 (2012): 27

- https://www.rafidain-bank.gov.iq/history.html / الموضوع ، نبذة عن المصرف ، تاريخ الاطلاع 4 / 9 / 2022
- (https://rasheedbank.gov.iq) / الموضوع ، نبذة عن المصرف ، تاريخ الاطلاع 2022/9/7